مكمل ، ان يجمد الانجراف نحو الحرب او الاستعداد لها او الاتجاه نحو اعتبارها بديلا للجهد السياسي ، وذلك بالتلويح بأمل سرابي بامكانية العثور على حل دون اللجوء الى استخدام القوة.

ومع تصاعد الحديث عن مؤتمر جنيف وما يبدو في الافق من احتمالات عقده اخذت منظمة التحرير الفلسطينية تعلن عن موقفها من المؤتمر في شكل اكثر تحديدا ففي تصريح ادلى به ابو اللطف لوكالة تونس ـ افريقيا للانباء (نقلته وفا ٣/١٠) قال : « ما زالت جنيف مسألة خاضعة للبحث والمناقشة من الجانب الفلسطيني ، لكن القضية ليس في ان نذهب او لا نذهب ، او نشترك او لا نشترك ، ولكن القضية لماذا نذهب ؟ وهل هناك اسباب تستوجب ان نذهب الى جنيف ؟ هل بامكان جنيف ان توفر للفلسطينيين الحد الادنى من المتطلبات الفلسطينية ؟ بسؤال لا بد ان نطرحه على الاطراف المعنية حتى نتمكن من اخذ قرار بالنسبة لجنيف . ويجب ان يكون معروفا لدى الجميع ان منظمة التحرير الفلسطينية لن تكون شاهد زور بالنسبة للاتفاقات التي تتم داخل هذا المؤتمر ، ولن نصبح غطاء يمرر توقيع هذه الاتفاقات من جانب الاطراف العربية . هذا هو موقفنا من جنيف . وقد حدد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة بالقول اننا نرفض التعامل مع مؤتمر جنيف على اساس القرار ٢٤٢ » . هذه التساؤلات المشروعة اجاب عنها الاخ ابو عمار بقطع في تصريح ادلى به لتلفزيون الكويت (نقلته وفا ٤/٣) يقول « قبل ان نتحدث عن جنيف يجب ان نعرف اي جنيف يقصدون ؟ هل جنيف كيسنجر ؟ هل جنيف العدو الصهيوني ؟ هل جنيف قرار ٢٤٢ ؟ اذا كان هذا هو جنيف فاننا نقول لا . اما اذا كان جنيف بحث جذور القضية الفلسطينية فنحن ننتظر جدول اعمال بحث القضية وجذورها ، عندها نقرر الذهاب او عدمه » .

ان المسألتين اللتين سوف تحددان ، بالتأكيد ، الموقف الفلسطيني النهائي من جنيف تتعلقان اولا بالاساس الذي يستند اليه المؤتمر في انعقاده وثانيا بالتمثيل الفلسطيني في المؤتمر . اما بالنسبة للمسألة الاولى فمن المعروف ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو الاساس ـ حتى الان ـ الذي ينعقد المؤتمر استنادا اليه . غير ان ثمة ما يشير الى ان هناك بداية تحرك فلسطيني ـ عربي (سوري في الدرجة الاولى) لتعديل القرار ٢٤٢ بحيث يصبح مؤتمر جنيف مكانا صالحا لبحث الحقوق الفلسطينية . وقد ظهرت بوادر هذا التحرك في مؤتمر هافانا لدول عدم الانحياز اذ قدمت سوريا (رئيس وفدها الى المؤتمر عبد الحليم خدام ، وزير الخارجية السوري) مشروع قرار ووفق عليه تضمن الفقرة التالية « تؤكد دول عدم الانحياز ضرورة طلب دعوة مجلس الامن الى الانعقاد لاعادة النظر في قراره الرقم ٢٤٢ في ضوء القرار رقم ٣٢٣٦ الصادر عن الجمعية العمومية للامم المتحدة في ١٩٧٤/١١/٢٢ ، او اتخاذ قرار جديد ينسجم مع قرار الجمعية العمومية المذكور من حيث ضمان حقوق الشعب الفلسطيني » (النهار ٣/٢٣) . وقد ذكر ابو عمار في تصريح ادلى به الى الصحافيين في الكويت (النهار ٤/٣) « ان سوريا تدرس حاليا، بواسطة دول عدم الانحياز ، المطالبة بتعديل القرار ٢٤٢ بحيث يأخذ في الاعتبار قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة التي كرست الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » . ومن جوانب هذا التحرك ايضا لتعديل القرار ٢٤٢ الزيارة التي قسام بها ابو اللطف الى بلغاريا (اختتمت الزيارة في ٤/٨) والبيان المشترك الصادر في اثرها . فقد ورد في البيان الفقرة التالية : « يؤكد كلا الطرفين دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد على وجه السرعة ، لكي يناقش ويسوي بشكل شامل كل جوانب ازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين على وجه التحديد على اساس القرار ٣٢٣٦ الذي اصدرته الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العمومية للامم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ . وهما يعتبران ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بكامل الحقوق في مؤتمر جنيف شرط ضروري لنجاحه » . ويعتبر هذا الموقف من جانب بلغاريا الذي تدعو فيه دولة من دول الكتلة الاشتراكية الى عقد مؤتمر جنيف على اساس قرار غير القرار ٢٤٢ مؤشرا الى اتجاه جديد في سياسة دول الكتلة الاشتراكية وبالتالي موقف الاتحاد السوفياتي . وقد علق رئيس الدائرة السياسية في المنظمة على هذا البيان المشترك بتصريح لصحيفة « النهار »